واقع وتحديات التنمية المحلية في ولاية قالمة
-قراءة في المقومات الفلاحية والسياحية-

د/ سفيان عمراني
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة 8 ماي 1945 - قالمة

ملخـص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز واقع وتحديات التنمية المحلية في ولاية قالمة، وذلك من خلال استعراض المقومات الفلاحية والسياحية بالولاية؛ كونها منطقة فلاحية ورعوية بامتياز، كما أنّها تعدّ قطبا سياحيا واعدا لامتلاكها مختلف المقوّمات التي تؤهّلها لذلك. وعلى غرار رصد المقومات؛ تحاول الدراسة تشخيص التحديات التي تواجه التنمية المحلية في الولاية في المجالين الفلاحي والسياحي، بغية التوصّل إلى الحلول الممكنة والدائمة للنهوض بالتنمية المحلية في الولاية التي تتوافق وخصوصيتها الفلاحية والسياحية.

الكلمات المفتاحية: التنمية المحلية؛ المقومات الفلاحية؛ المقومات السياحية؛ ولاية قالمة.

تمهيـد:

تعتبر التنمية المحلية ركنا رئيسيا وخطوة أساسية لتحقيق مختلف متطلبات الساكنة في أي بلد، وما توفّره وتحقّقه من خلق للثروة، وفتح لمناصب شغل جديدة متنوعة وقارّة، لذلك تسعى العديد من دول العالم إلى تحقيق مثل هذه التنمية لتصل بها بالضرورة إلى التنمية الشاملة. وتمحور التنمية المحلية حول تكافل جهود المجتمع سواءً كانت حكومية أو من خلال المشاركة الشعبية من أجل تحقيق متطلباته وحاجياته، مع ضرورة تحقيق العدالة في التوزيع واستغلال الموارد المحلية المتاحة.

ولأنّ التطوّر الاقتصادي والاجتماعي محليا ووطنيا أصبح مرهونا بالبحث عن الاستراتيجيات اللازمة التي تمكّن من الاستغلال الأمثل لمختلف المقوّمات بما فيها الفلاحية والسياحية، وذلك وفق نماذج تتوافق وخصوصيات كل منطقة، لاسيما وأنّ غالبية السكان يعيشون في الوسط الريفي، ممّا يجعل من تنمية القطاع الفلاحي والسياحي أهمّ مقوّمات تحقيق التنمية المحلية.

وتزخر ولاية قالمة بموارد طبيعية جدّ معتبرة ومتنوّعة من أراضي ومياه وثروة حيوانية... بالإضافة إلى العديد من المنابع المعدنية والمواقع الأثرية والصناعات التقليدية... تخوّلها لتحقيق تنمية محلية مستدامة قد تساهم بفعالية في تحقيق التنمية الشاملة للوطن.

انطلاقا ممّا سبق؛ تمحور إشكالية الدراسة حول التساؤل التالي:

ماهي المقومات الفلاحية والسياحية التي يمكن أن تراهن عليها ولاية قالمة لتحقيق التنمية المحلية؟

وللإجابة على هذا التساؤل والإلمام بجوانب الدراسة تمّ تقسيمها إلى خمسة محاور أساسية وفقا للنحو الآتي:

أولا- لمحة عن ولاية قالمة.

ثانيا- المقومات الفلاحية لولاية قالمة.

ثالثا- المقومات السياحية لولاية قالمة.

رابعا- الآثار التنموية لقطاعي الفلاحة والسياحة بولاية قالمة.

خامسا- التحديات التي تواجه التنمية المحلية في مجالي الفلاحة والسياحة بولاية قالمة.

أولا- لمحة عن ولاية قالمة:

ولاية قالمة هي الولاية التي تحمل الترقيم 24 في الجزائر عاصمتها مدينة قالمة، تقع شمال شرق الوطن، وتبعد عن العاصمة (الجزائر) بنحو 537 كم، كما تتربع على مساحة قدرها 3686.84 كلم^2، وترتفع عن سطح البحر بحوالي 279 م، وتبعد عنه بنحو 60 كم. ويقدّر العدد الاجمالي لسكّانها بنحو 518224 نسمة حسب احصائيات سنة 2014، إذ يحتل الذكور نسبة 50.29%، والباقي إناث(49.71%)، علما

أنّ حوالي 75 % من السكان يتمركزون في المجمعات الرئيسية، كما يقدّر متوسّط الكثافة السكانية بنحو 141 نسمة/كلم^2، فضلا عن معدّل النمو السكاني الذي وصل إلى 1.2%.

أنشئت ولاية قالمة على إثر التقسيم الإداري لسنة 1974، حيث تضمّ 10 دوائر مقسمة إلى 34 بلدية، منها 7 بلديات حضرية و12 بلدية شبه حضرية و15 بلدية ريفية.

لقد مرّت ولاية قالمة بعدّة مراحل تاريخية، حيث استوطنت بها عدّة شعوب تاركين وراءهم ما يدلّ على مرورهم بالمنطقة، ومخلّفين رموز حضاراتهم التي مازال البعض منها إلى يومنا الحالي كشاهد على أنّ منطقة قالمة حُظيت بالاهتمام ولفت أنظار الشعوب الراقية منذ القدم. فمن قبل التاريخ إلى العهد المعاصر، كانت الولاية مهدا لحضارات عديدة تناوبت على ترابها؛ من نوميديا ماسينيسا ويوغرطا إلى قالمة سويداني بوجمعة وهواري بومدين، مارّة بإمبراطورية بزنطا، روما وقرطاج، ثم بالفتوحات الإسلامية والاستعمار الفرنسي، وهذا ما أدّى إلى تعدّد تسمياتها ومراحلها التاريخية. ضف إلى ذلك فإنّ الولاية تتوفّر على معالم تاريخية هامّة تعود إلى أزمنة تاريخية غابرة[1].

ثانيا- المقومات الفلاحية لولاية قالمة:

تعدّ ولاية قالمة من بين مناطق الوطن التي تمتلك مؤهّلات فلاحية كافية لأن تجعل منها قطبا فلاحيا رعويّا بامتياز، فهي تتمتّع بأهمية استراتيجية في هذا المجال، ويعود ذلك بالدرجة الأولى للقدرات الفلاحية التي تتمتّع بها.

1. المقومات الطبيعية:

تزخر ولاية قالمة بموارد مختلفة ومتجدّدة، سواءً من ناحية المساحة التي تمتدّ عليها أو تنوّع تضاريسها، وتتميّز كذلك بمناخها وطابعها البيئي المتنوعين من منطقة لأخرى، نظرا لشساعة مساحتها، ممّا يؤهلها للنهوض بالقطاع الفلاحي، بل وتعطي صورة لآفاق تنمية هذه الموارد ومجالات تعبئتها.

وتشكّل الولاية نقطة التقاء الأقطاب الصناعية في الشمال"عنابة وسكيكدة" ومراكز التبادل في الجنوب"أم البواقي وتبسة"، فهي إذن تحتل وضعية وسطا بين الشمال، الهضاب العليا والجنوب؛ إذ يحدها من الشمال عنابة، ومن الشمال الشرقي الطارف، وسكيكدة من الشمال الغربي، ومن الجنوب أم البواقي، ومن الشرق سوق أهراس ومن الغرب قسنطينة.

وتتميّز إقليم الولاية بمناخ شبه رطب على العموم، دافئ وممطر شتاءً وحار وجاف صيفا، حيث تتراوح درجة الحرارة ما بين 04 درجات شتاءً و 35.4 صيفا، وتختلف درجة الحرارة في الفصل الواحد بين المرتفعات والجبال والمنخفضات المحصورة بينها، وتشتدّ خاصّة في فصل الصيف. كما تتراوح معدّلات التساقط ما بين 400 و500 ملم سنويا جنوبا، وما يقارب 1000 ملم سنويا شمال الولاية، وهو ما ساعد على تنوّع نباتات المنطقة، وتشكيل ثروة غابية هامّة تساعد على ممارسة الفلاحة والرعي بشكل خاص[2].

وتقدّر المساحة الفلاحية الإجمالية للولاية بنحو 264618 هكتار، ما يمثّل حوالي 71.8% من المساحة الكلية، بينما تشكّل المساحة الفلاحية المستغلّة 70.8% من المساحة الفلاحية الاجمالية و50.8% من المساحة الكلية، أي تتربّع على مساحة 187.338 هكتار[3]. والجدول الموالي يوضّح ذلك:

الشكل (1) التقسيم العام للأراضي الفلاحية في ولاية قالمة

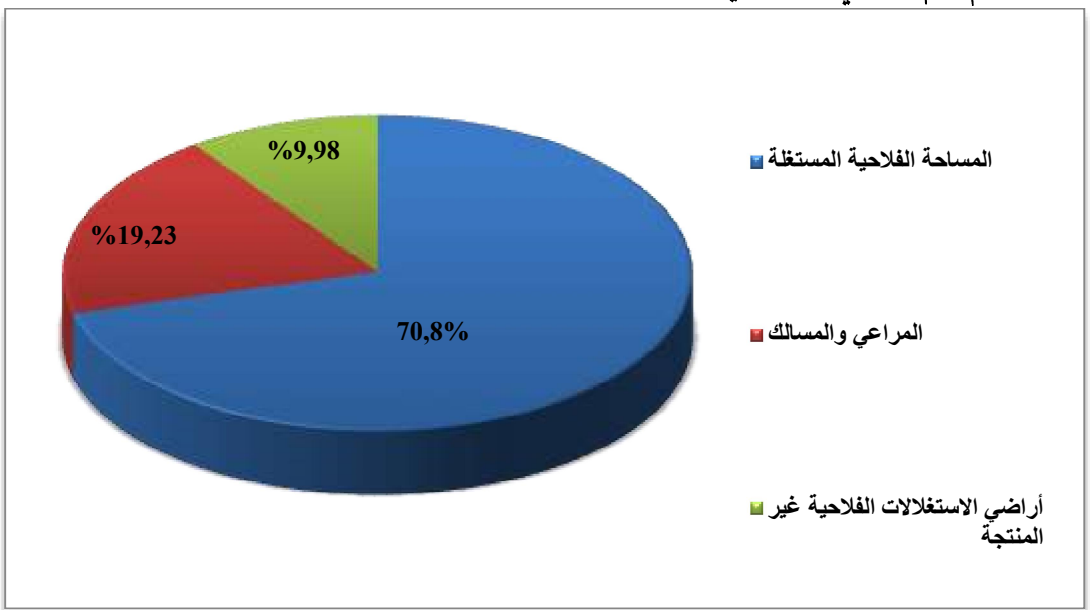

المصدر: عمراني سفيان، **"ترقية القطاع الفلاحي كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة-دراسة حالة ولاية قالمة-"**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية-تخصّص تجارة دولية وتنمية مستدامة-، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قالمة، 2015/2014، ص191.

وتحتلّ زراعة الحبوب مساحة كبيرة في إجمالي المساحة المستغلة، حيث تقدّر بنحو 81370 هكتار، أي ما يمثّل حوالي 44%، وهذا ما يدلّ على الأهمية الكبيرة التي توليها الولاية لهذه الشعبة الفلاحية، حيث تعتبر من المحاصيل الإستراتيجية في الولاية إلى جانب محاصيل الطماطم الصناعية والخضروات كما يبيّنه الشكل الموالي:

الشكل (2) توزيع الأراضي الفلاحية المستغلّة في ولاية قالمة

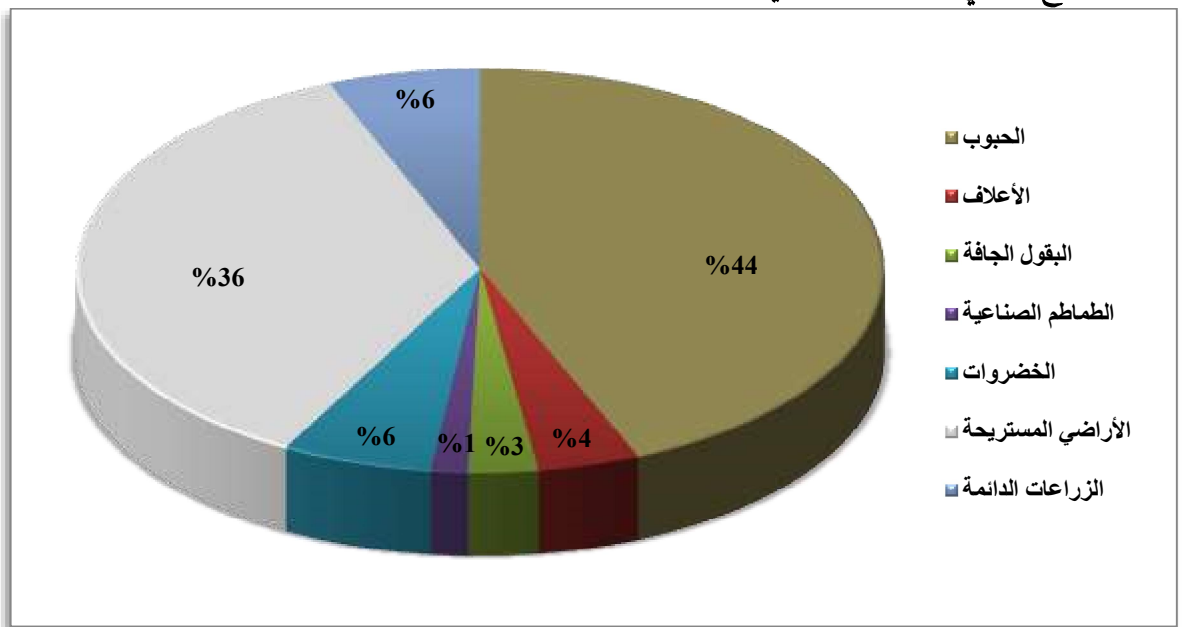

المصدر: عمراني سفيان، **المرجع سبق ذكره**، ص192.

وتتوزّع المساحة الفلاحية المستغلّة في ولاية قالمة على شكل مستثمرات فلاحية، حيث تختلف حسب طبيعة الملكية والعدد والمساحة، إذ تتشكّل من 15211 مستثمرة فلاحية، منها 3457 مستثمرة جماعية وفردية تابعة للأملاك الخاصّة للدولة، حيث تمثّل 37% من المساحة المستغلّة، وتعدّ من أخصب الأراضي الفلاحية بالولاية[4].

وعلى صعيد آخر، تمتلك ولاية قالمة ثروة مائية هائلة (سطحية وجوفية)، تجعلها بمنأى عن موجات الجفاف التي تعرفها بعض ولايات الوطن أحيانا إذا ما استغلّت بشكل رشيد وعقلاني. ويصل حجم الموارد المائية المعبّأة إلى حوالي 151.8 مليون م^3 عبر كامل إقليم الولاية، بينما تبلغ الطاقة الاستيعابية نحو 282.9 مليون م^3. ويبلغ حجم المياه السطحية المعبّأة حوالي 57.78 مليون م^3 (الطاقة التخزينية تقدّر بنحو 188.81 مليون م^3). فضلا عن ذلك، تتشكّل المياه الجوفية من أربعة مجمّعات مائية جوفية، بالإضافة إلى 1620 نقطة مائية عملية، حيث تقدّر امكانات حشدها للمياه بحوالي 94.1 مليون م^3.

وعلى هذا الأساس، وصلت المساحة المسقيّة بالولاية إلى حوالي 14297 هكتار، أي ما يمثّل 7.63% من المساحة الفلاحية المستغلّة، منها 9920 هكتار تسقى من سدّ بوهمدان (السد الرئيسي في الولاية). ومن المنتظر رفع حجم المساحة المسقيّة مستقبلا، وذلك بفضل تهيئة محيط سقي جديد، والمصادقة على مشاريع أخرى للسقي ضمن برامج التنمية الفلاحية والريفية التي استفادت منها الولاية في هذا الإطار، وكلّ ذلك سيسمح بالوصول إلى مساحة مسقية إجمالية تصل إلى 26000 هكتار، ما يمثّل 13.88% من المساحة الفلاحية المستغلّة[5].

2. المقوّمات البشرية:

يقدّر عدد السكان النشطين في القطاع الفلاحي بولاية قالمة بحوالي 716113 نسمة، أي ما يمثّل 42.9% من اجمالي السكان النشطين في الولاية، في حين يبلغ عدد السكان المشتغلين نحو 77816 نسمة، أي ما يمثّل 68.4% من اجمالي السكان النشطين. وتشكّل العمالة المشغّلة في القطاع الفلاحي الحصّة الأكبر من اجمالي العاملين في الولاية، ويعود هذا إلى كون ولاية قالمة ذات طابع فلاحي بالدرجة الأولى، في ظل غياب قاعدة صناعية ونسيج مؤسّساتي يستقطب اليد العاملة بالولاية. ويقدّر اجمالي المؤطّرين على مستوى إقليم الولاية بحوالي 236 فرد، يتوزّعون بين عمليات التوجيه والإرشاد الفلاحي، بالإضافة إلى البياطرة الذين يتكفّلون بكلّ ما تعلّق بالصحة الحيوانية والنباتية، إلى جانب الإطارات الفنية التي تشرف بشكل عام على القطاع الفلاحي بالولاية كالمديرية والغرفة الفلاحية والديوان الوطني للأراضي الفلاحية وغيرها[6].

3. المقوّمات الرأسمالية:

إلى جانب المقوّمات الطبيعية والبشرية التي تتوفّر عليها ولاية قالمة، فإنّها تمتلك موارد رأسمالية معتبرة تسمح بتنمية الفلاحة وتطويرها، فحجم العتاد الفلاحي المعتبر المتاح للاستخدام انعكس بشكل ايجابي على درجة المكننة في القطاع الفلاحي بالولاية، حيث قدّرت بحوالي جرّار لكل 73 هكتار من الأراضي الفلاحية المستغلّة، وهي تقارب المعدل الوطني الذي يقدّر بحوالي جرّار لكل 72 هكتار.

ونظرا للموقع الجغرافي للولاية، فقد سمح لها بأن تكون ذات طابع فلاحي ورعوي بامتياز، حيث امتازت الولاية على مرّ السنين بتربية الماشية، ممّا أهّلها أن تمتلك ثروة حيوانية هامّة على مستوى إقليمها الجغرافي. فقد بلغ عدد رؤوس الماشية بالولاية سنة 2013 حوالي 617400 رأس، ويقدّر عدد رؤوس الأبقار بما فيها الثيران والأبقار الحلوب بحوالي 90400 رأس، ويبلغ عدد رؤوس الأبقار الحلوب حوالي 53270 رأس، أي ما يقارب 59% من اجمالي رؤوس البقر، ويعتبر هذا مؤشّرا جيّدا لإنتاج الحليب، إذ تشكّل الأبقار الحلوب العصرية حوالي 3470 رأس، بينما يمثّل عدد رؤوس الأبقار الحلوب المحلية والمحسّنة حوالي 49800 رأس. كما يقدّر عدد رؤوس الأغنام بحوالي 464500 رأس، في حين يصل عدد رؤوس الماعز إلى حوالي 62500 رأس[7].

كما خصّصت السلطات المحلية للتنمية الفلاحية حوالي 5.34 مليار دينار، أي ما يمثّل 6.4% من اجمالي المبالغ المخصّصة للتنمية في الولاية خلال الفترة (2000- 2013)[8].

ثالثا- المقوّمات السياحية لولاية قالمة:

تزخر ولاية قالمة بمؤهّلات سياحية كافية لأن تجعل منها قطبا سياحيا، نظرا لتوفرها على العديد من الإمكانيات والمؤهلات الطبيعية والثقافية، كل هذه العوامل مجتمعة من شأنها أن تشكل دفعا قويا لتفعيل وتنشيط الاقتصاد المحلي، على الرغم من أنّها لم تأخذ نصيبها اللازم من الاستثمارات السياحية بشكل يُعزّز من موقعها السياحي ويجعلها وجهة سياحة على المستوى الإقليمي والمتوسّطي.

1. المقومات الطبيعية:

تعتبر الولاية منطقة إستراتيجية بوجودها على ضفاف نهر سيبوس الخصبة الذي يشكّل المجرى الرئيسي للمياه والأكثر أهمية بالولاية، أين تمر المجاري المائية دون انقطاع وخلال كل الفصول. كما يتميّز إقليم الولاية بتضاريس متنوّعة وغطاء غابيّ هامّ، حيث تشكّل الجبال النسبة الأكبر، كما تعتبر من أهمّ وجهات العائلات القالمية صيفا نظرا لبرودتها شتاءً، وذلك للتمتع بالمناظر الخلابة التي ترسمها الثلوج. وتتوزّع على النحو الآتي[9]:

1- الجبال بنسبة 37.82%، أهمّها:

***جبل ماونة:** يقع جنوب المنطقة، ويرتفع عن سطح البحر بحوالي 1411 م؛

***جبل هوارة:** يقع شمالا، ويبلغ ارتفاعه 1292 م؛

***جبل طاية:** يقع غربا، ويقدّر ارتفاعه بحوالي 1208 م؛

***جبل دباغ:** يقع غرب المنطقة، ويرتفع عن سطح البحر بحوالي 1060 م.

2- السهول والهضاب بنسبة 27.22%؛

3- سفوح الجبال والتلال بنسبة 26.29%؛

4- تضاريس أخرى بنسبة 8.67%.

وفي سياق آخر، تشتمل ولاية قالمة على 15 منبع معدني ساخن، تعتبر مقصدا للاستجمام والراحة لمياهها الطبيعية والشلالات المعدنية الساخنة، والتي تستخدم في علاج الكثير من الأمراض خاصّة تلك التي لها علاقة بالعظام.

الجدول (1) الوظائف العلاجية للمنابع المعدنية في ولاية قالمة

المنابع المعدنية	الوظيفة العلاجية
حمام شلالة *حمام دباغ*	داء المفاصل، داء الأعصاب، اضطراب غددي، داء التنفس، أمراض النساء، أمراض الأذن، الأنف والحنجرة، الأمراض الجلدية.
الحمّامات الأخرى	أمراض الروماتيزم، الربو، اضطرابات الأعصاب، اضطرابات الأنف والحنجرة، عصب عرق النساء، إعادة التأهيل، الأمراض الرئوية (الربو-الزلة الرئوية)، الأمراض الجلدية.

المصدر: مديرية السياحة والصناعات التقليدية لولاية قالمة.

وتطلّ هذه الحمامات على مناظر طبيعية خلابة، ممّا أعطاها مكانة هامّة لدى سكان المنطقة ووجهة هامّة لقوافل السياح، ومن أهمّها[10]:

***حمام دباغ:** يقع على بعد 25 كلم من ولاية قالمة، وهذا الحمام يتميز بالهدوء والجمال والمنظر الطبيعي الخلاب، وهو مشهور عالميًا، لأنّه منطقة سياحية فريدة جدًا؛ فمياهه تجري على مجرى صغير متّصل بالجبل الكلسي الذي يسمّى بالشلالة؛ مياهه الطبيعية تنبعث من باطن الأرض من درجة حرارة 97 درجة مئوية وتتجاوز 6500 لتر في الدقيقة الواحدة، وقد حصلت على المرتبة الثانية عالميًا من حيث درجة الحرارة بعد براكين آيسلندا، ويعتبر في الوقت نفسه شلالا لأنّه يأتي على شكل مياه متدفقة ساخنة، كما يشتمل على مجموعة من

الصخور المتصاعدة بجانب الشلالات. ويتوافد الكثيرون إلى المكان مدفوعين بفضولهم ومنبهرين بالمشهد الخرافي الذي تصنعه تلك الصخور المنتصبة بأحجام متفاوتة والتي يزيدها الشلال الذهبي ذو المياه البلورية روعة.

***حمام أولاد علي:** يقع على بعد 15 كم غرب مدينة قالمة، يحتوي على مياه في باطن الأرض تبلغ درجة حرارتها 57 درجة مئوية، حيث اكتسب درجة الحرارة هذه من جراء بركان خامد وبدرجة حموضة 7.8، كما يحتوي على عدّة مركبات معدنية تتميز بعدّة فوائد تسمح بشفاء الأمراض التالية: أمراض المفاصل من التهابات المفاصل، أمراض الأعصاب، أمراض عصبية ونفسية، الأمراض الرئوية مثل الربو والزلة الرئوية، الأمراض الجلدية، أمراض الأنف الأذن والحنجرة.

ومن أهم الوديان الموجودة في المنطقة[11]:

- **وادي سيبوس:** يمتد من مجاز عمار أين يلتقي وادي بوهمدان مع وادي الشارف ويقطع تراب الولاية على مسافة 50 كلم، وهو يعبر تراب ولايتي الطارف وعنابة قبل أن يصبّ في البحر المتوسط. ويصل معدل غزارته إلى 408 مليون متر مكعب سنويا بمحطة بوذروة ببلدية وادي فراغة.

- **وادي بوهمدان:** يأتي منبعه من تراب بوهمدان بغرب الولاية، حيث تمّ إنجاز سد بوهمدان (220 مليون متر مكعب) على مجراه غرب بلدية حمام دباغ. ويقدر معدل غزارته بحوالي 96 مليون متر مكعب سنويا بمحطّة مجاز عمار.

- **وادي المالح:** يأخذ منبعه بالجنوب الشرقي لتراب الولاية ويقطع بلديات مجاز الصفاء وبوشقوف. ويسجل معدل غزارة يقدر بحوالي 151 مليون متر مكعب بمحطة بوشقوف.

- **وادي الشارف:** يأخذ منبعه من الجهة الجنوبية للولاية (سدراتة)، ويصبّ بمجاز عمار أين يلتقي مع وادي بوهمدان ليشكلا وادي سيبوس. وتقدر غزارته بنحو 107 مليون متر مكعب سنويا.

وعلى صعيد آخر، تتوفر ولاية قالمة على شبكة طرقات هامة ومتنوعة، يبلغ طولها 220554 كلم تمكّن من الوصول إلى مختلف الوجهات السياحية، تتوزع كالآتي[12]:

- الطرق الوطنية: 299.20 كلم؛
- الطرق الولائية: 421.05 كلم؛
- الطرق البلدية: 1459.79 كلم؛
- الممرات: 779.43 كلم.

2. المقومات التاريخية والثقافية:

تتوفّر ولاية قالمة على معالم تاريخية هامة تعود إلى أزمنة تاريخية غابرة، نذكر منها[13]:

***مدينة الأموات بالركنية:** وهي عبارة عن مقبرة تضم أكثر من 3000 نصب جنائزي موزعة على حوالي 02 كلم^2 بضفاف جرف صخري، وتشهد هذه المعالم الجنائزية على وجود شعب بدائي ذو وزن في المدن النوميدية القديمة.

***المسرح الروماني بقالمة:** بني في نهاية القرن الثاني وبداية القرن الثالث للميلاد، يتسع لحوالي 4500 مقعد ويشهد على الازدهار الثقافي في تلك الحقبة، وهو معلم مصنف منذ 1900 م يوجد في وسط المدينة وتشرف عليه الوكالة الوطنية للآثار، ويعتبر من أكبر وأجمل المسارح على مستوى البحر الأبيض المتوسط، ورمز عمراني لولاية قالمة.

***الحديقة الأثرية "كالاما":** وهي مجاورة للمسرح الروماني، تشهد على مرور الاحتلال البيزنطي والروماني.

***المسبح الروماني:** يوجد بحمام برادع ببلدية هيليوبوليس، ويبعد بنحو 07 كلم عن مدينة قالمة، وهو عبارة عن مسبح مائي دائري قطره 55 م، كان يُملأ قديما من منابع المياه الساخنة، كما أنّه محاط بأحجار منحوتة وقعره مبلّط.

***المدينة الأثرية تيبليس:** تقع بسلاوة عنونة، وهي مدينة نوميدية من الدرجة الأولى، عرفت تمركز روماني وبيزنطي كبير، إذ كانت جزء من مملكة ماسينيسا، ثم التحقت بالمقاطعة الإفريقية سنة 46 ق.م، وجمعت بأربع مستعمرات: سيرتا، ميلاف، شولو وروسيكادا.

***بئر بن عصمان:** وهو بحيرة تحتية يدخل الإنسان إليها من فتحة صغيرة ويبلغ طولها حوالي 80 م، والبحيرة يمكن السير فيها بقارب أو من خلال السباحة، وهي قريبة من منطقة حمام دباغ.

***غار الجماعة (مغارة الجماعة):** يتواجد بجبل طاية بلدية بوهمدان، حيث قامت باكتشافها بعثة فرنسية في 23 ماي1867، ويبلغ طول المغارة المكتشفة 1200 م؛ بها آثار كتابة يرجع تاريخها إلى القرن 3 م، وعمقها 200 م ودرجة انحدارها 45 م، وبها ممرّات وأروقة، كما اكتشفت بها عظام يرجع تاريخها إلى 8000 و500 سنة ق.م، وهي مصنفة كموقع طبيعي عام 1927.

إضافة إلى المساجد والزوايا أهمّها:

***المسجد العتيق:** يتواجد وسط مدينة قالمة، حيث يتربع على مساحة 1500 م^2، شرع في بنائه سنة 1824 أواخر العهد العثماني وبداية فترة الاستعمار الفرنسي، وفتح سنة 1852م، كما أنّه ذو طابع عثماني إسلامي.

***زاوية الشيخ الحفناوي:** وهي متواجدة بديار بالناظور، وتقع شرق مدينة قالمة على بعد 22 كلم من مقر الولاية، تم تأسيسها سنة 1872م، على يد الشيخ عمارة بديار، ويرجع نسب والده صالح إلى أولاد عمران الذين ينحدرون من ذرية إدريس الأكبر الذي وفَد من المشرق أيام الخليفة العباسي هارون الرشيد. وتعدّ منارة علمية من خلال التكوين والتعليم في مجال حفظ القرآن الكريم وتدريس مبادئ الشريعة الإسلامية.

3. الصناعات التقليدية:

توجد وحدة إنتاجية واحدة مختصة في الإنتاج التقليدي، غير أنّ الولاية تسجّل نمو نشاطات تقليدية خاصة على مستوى مراكز التهيين والهياكل الشبانية، وتتعلّق بمجالات الخزف والنسيج والطرز والصياغة، ومن أهمّ هذه الصناعات: صناعة النسيج، الحايك القالمي، القشابية، اللباس التقليدي، الطرز التقليدي، صناعة الزرابي، الحلي التقليدي وصناعة الفخار.

4. الهياكل السياحية:

تتوفر ولاية قالمة على هياكل فندقية هامّة إلى جانب المرافق الترفيهية والشبابية المتنوعة بحيث تجعل الزائر لهذه الولاية لا يجد صعوبة في الإيواء أو في الخدمات الأخرى، وأهمّ هذه الهياكل:

الجدول (2) توزيع المؤسسات الفندقية في ولاية قالمة

المؤسسة	النمط	التصنيف	سعة الاستقبال	
			عدد الغرف	عدد الأسرّة
فندق مرمورة	حضري	3 نجوم	71	144
المركب المعدني الشلالة	حموي	2 نجوم	170	625
نزل هوارة	نزل	/	26	38
فندق التاج	حضري	/	21	30
المركب المعدني البركة	حموي	/	90	200
المركب المعدني بوشهرين	حموي	/	90	236
فندق بن ناجي	حموي	/	21	54
مؤسسة النجمة (معدة للفندقة)	حضري	/	17	27
مؤسسة طارق (معدة للفندقة)	حضري	/	14	30
مؤسسة الشرق (معدة للفندقة)	حضري	/	15	25
مؤسسة الكرامة (معدة للفندقة)	حضري	/	12	16
المجمـــــــوع			**547**	**1425**

المصدر: مديرية السياحة والصناعات التقليدية لولاية قالمة.

***المؤسسات الفندقية: تحتوي** ولاية قالمة على 11 مؤسسة فندقية منها ما هو مصنف والأخرى غير مصنفة كما يوضّحه الجدول الموالي:

من خلال بيانات الجدول رقم(02) يتّضح أنّ ولاية قالمة لا تحتوي على فنادق كثيرة، خاصّة المصنّفة منها، إذ يبلغ عددها فندقين فقط، وهي تابعة للقطاع العمومي، وتعدّ أهم نقاط التكفّل بالسياح، بينما عدد المؤسّسات الفندقية غير المصنّفة التي يبلغ عددها تسعة فنادق تتنوع بين النمط الحضري والحموي، وتعاني من عدم استيفائها للمعايير اللازمة الخاصّة بالفنادق، حيث تبقى تفتقد في غالبيتها إلى عامل التأهيل ولا ترق إلى مستوى الخدمة بسبب النقائص الكبيرة التي تسجّلها، ممّا يجعلها خارج التصنيف.

***بيوت الشباب:** يتواجد أربعة بيوت شباب بالولاية، منها واحد بمقر المدينة والأخرى خارجها، كلّها ذات قدرة استيعابية تصل إلى احتواء 195 فرد، وهو ما يبرز الدور الذي تليه السلطات المحلية لهذا النوع من الهياكل، في ظل قلّة عدد الفنادق بالولاية، بالإضافة إلى التكاليف المنخفضة في هذه المنشآت.

***الوكالات السياحية:** تتمركز في ولاية قالمة عشر وكالات للسياحة والأسفار مهمتها تنظيم الأسفار داخل وخارج الوطن، إلا أنّ السفريات نحو الخارج تنحصر في رحلات إلى البقاع المقدسة، ويظهر الشكل الموالي قائمة وكالات السياحة والأسفار المعتمدة على مستوى ولاية قالمة:

الجدول(3) وكالات السياحة والأسفار بولاية قالمة

الرقم	اسم الوكالة	نوع النشاط
01	مرمورة تور	السياحة الاستقبالية والوطنية
02	سارة تور	السياحة الاستقبالية والوطنية
03	مسك تور	سياحة موفدة للسياح
04	ماونة للسياحة والأسفار	سياحة موفدة للسياح
05	أميمة تور	سياحة موفدة للسياح
06	فرع وكالة ملاك تور	سياحة موفدة للسياح
07	رتاج للسياحة والسفر	سياحة موفدة للسياح
08	وكالة السد	سياحة موفدة للسياح
09	فهيم ترافل	سياحة موفدة للسياح
10	الماسة للسياحة والأسفار	سياحة موفدة للسياح

المصدر: مديرية السياحة والصناعات التقليدية لولاية قالمة.

رابعا- الآثار التنموية لقطاعي الفلاحة والسياحة بولاية قالمة:

بعد استعراض أهمّ المقومات التي تزخر بها ولاية قالمة في المجالين الفلاحي والسياحي، سيتمّ في هذا المبحث تسليط الضوء على الآثار التنموية لهذه القطاعات محليا، وذلك من خلال رصد مجموعة من المؤشرات التي تعكس مدى المساهمة في التنمية المحلية بالولاية.

1. آثار القطاع الفلاحي على التنمية المحلية بولاية قالمة:

تتمثّل أهم المؤشرات الدالة على مساهمة القطاع الفلاحي وذلك حسب البيانات المتوفّرة: مساهمة الفلاحة في الناتج المحلي، مساهمة الفلاحة في التشغيل، مساهمة الفلاحة في دعم القاعدة الصناعية التحويلية، مساهمة الفلاحة في دعم الاستثمار المحلي.

1.1. مساهمة الفلاحة في الناتج المحلي:

لقد عرف الإنتاج الفلاحي في الولاية تطوّرا ملحوظا خلال السنوات الأخيرة. ويمكن رصد تطوّر أهم المنتجات الفلاحية الاستراتيجة بالولاية في الشكل الموالي:

الشكل (3) تطوّر الإنتاج الفلاحي في ولاية قالمة خلال الفترة (2000- 2013)

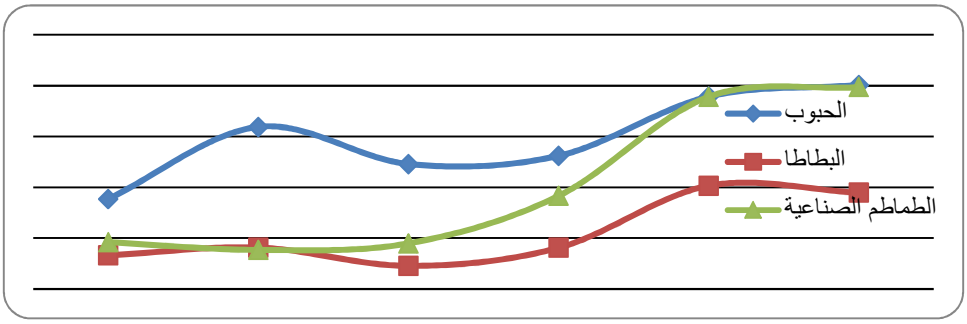

المصدر: عمراني سفيان، **المرجع سبق ذكره**، ص432.

يتّضح من خلال الجدول أعلاه التطوّر المحسوس الذي عرفته المحاصيل الاستراتجية في ولاية قالمة على غرار الحبوب والبطاطا والطماطم الصناعية، ويرجع ذلك بالدرجة الأولى إلى تشجيع الدولة للفلاحين من خلال برامج الدعم الفلاحي التي باشرتها الدولة خلال هذه الفترة من خلال المخطط الوطني للتنمية الفلاحية للفترة (2000- 2008) وسياسة التجديد الفلاحي والريفي للفترة (2009- 2013)، وبفضل عمليات التحسيس والإرشاد الفلاحي التي مكّنت الفلاحين من اتباع المسار التقني لهذه المحاصيل بشكل علمي وسليم، غير أنّ هناك تذبذبا في بعض السنوات، ويعزى ذلك إلى التقلبات المناخية التي شهدتها الولاية، وانخفاض العمالة الفلاحية في مواسم الحرث والجني خاصّة، نتيجة عزوف الشباب عن العمل في النشاط الفلاحي.

وعلى صعيد آخر، سمح تطوّر الإنتاج الفلاحي في ولاية قالمة خلال السنوات الأخيرة بارتفاع حجم الناتج الفلاحي بالولاية، حيث بلغ متوسط الفترة (2008- 2013) حوالي 38.9 مليار دينار، وانتقل حجم الناتج الفلاحي من 15.9 مليار دينار سنة 2008 إلى 63.6 مليار دينار سنة 2013، محقّقا نموا قدره 300%، أي ارتفع بمعدّل 3 مرات[14]. وعلى هذا الأساس، احتلّت الولاية المرتبة 16 وطنيا من حيث المساهمة في الناتج الفلاحي الوطني وذلك بنسبة 2.5% [15].

2.1. مساهمة الفلاحة في التشغيل:

تشكّل العمالة المشغّلة في القطاع الفلاحي الحصّة الأكبر من اجمالي العاملين بالولاية-كما سبق الإشارة إليه- ، حيث تقدّر بنحو 77816 عامل، ما يمثّل حوالي 43% من اجمالي الفئة المشغّلة، ويعود هذا إلى كون الولاية ذات طابع فلاحي بالدرجة الأولى، ولا تحتاج إلى مهارات كبيرة في ظل انخفاض معدّل استخدام المكننة، وفي ظل غياب قاعدة صناعية تستقطب اليد العاملة، بالإضافة إلى جمود مشاريع البنى التحتية وغياب شبه كلي للأشغال الكبرى بالولاية[16].

3.1. مساهمة الفلاحة في دعم الصناعات التحويلية الغذائية:

لقد سمح الطابع الفلاحي لولاية قالمة بتقديم الدعم وحفز النمو لقطاع الصناعة الغذائية، حيث شجّع ذلك على قيام صناعة غذائية عن طريق إقامة العديد من الوحدات الصناعية التي تقوم بتحويل المنتجات الفلاحية إلى منتجات صناعية، أهمّها: أربع وحدات لتحويل الطماطم، ثلاث وحدات لإنتاج السميد، ملبنتين لإنتاج الحليب، وحدة لصنع العجائن الغذائية، وحدة لإنتاج السكر، ووحدة لإنتاج أعلاف الأبقار[17].

4.1. مساهمة الفلاحة في دعم الاستثمار المحلي:

لقد استفادت ولاية قالمة كباقي ولايات الوطن من مشاريع فلاحية، حيث استفاد القطاع الفلاحي من تسعة مشاريع فلاحية وذلك طيلة الفترة (2002- 2012)، قدّرت قيمتها بحوالي 506 مليون دينار، أي ما نسبته 1.5% من اجمالي المشاريع التي استفادت منها الولاية في كل القطاعات خلال نفس الفترة، وهي نسبة جدّ ضعيفة مقارنة بمشاريع تنموية في قطاعات أخرى، كما سمحت هذه الاستثمارات بخلق حوالي 197 منصب شغل[18].

2. آثار القطاع السياحي على التنمية المحلية:

تشمل الآثار التنموية للقطاع السياحي على مجموعة من المجالات تعمل في مجملها على تحريك عجلة التنمية المحلية، ونحاول في ما يلي حصر أهم الآثار الاقتصادية للقطاع السياحي بولاية قالمة:

1.2. مساهمة السياحة في الناتج المحلي:

نظرا للمقوّمات السياحية التي تتمتّع بها ولاية قالمة، فقد ساهم ذلك في تزايد عدد الوافدين عليها من سنة لأخرى كما يوضّحه الجدول الموالي:

الجدول (4) تطوّر عدد السيّاح الوافدين إلى ولاية قالمة خلال الفترة (2008- 2012)

السنوات	عدد السواح	الفنادق الحموية	الفنادق الحضرية
2008	76097	38539	37558
2009	74259	49112	25147
2010	94018	70583	23435
2011	96071	73973	22098
2012	106651	-	-

المصدر: مديرية السياحة والصناعات التقليدية لولاية قالمة.

من خلال الجدول أعلاه، يتبين أنّ هناك تصاعداً في وتيرة عدد السياح من سنة إلى أخرى، وبالنظر إلى وجهة هؤلاء السياح فإنّ الأغلبية تتجه نحو الفنادق الحموية بنسبة تصل إلى 68%، ممّا يعكس مدى أهمّية السياحة العلاجية في ولاية قالمة. وقد سمح هذا التوافد للسياح بزيادة رقم أعمال الهياكل السياحية الذي يعدّ أحد المؤشرات الدالة على رواج وحركية القطاع السياحي، كما أن ارتفاع رقم أعمال هذه المؤسسات له آثار إيجابية على الاقتصاد المحلي، ويوضح الشكل الموالي تطور الايرادات السياحية خلال الفترة (2008-2012):

الجدول (5) تطور حجم الإيرادات السياحية في ولاية قالمة خلال الفترة (2008- 2011)

الوحدة: مليون دينار

السنة	الإيواء	الإطعام	القيمة الإجمالية
2008	196.1	173.4	369.5
2009	216.5	176.0	392.5
2010	255.0	181.4	436.4
2011	245.3	119.5	364.8

المصدر: مديرية السياحة والصناعات التقليدية لولاية قالمة.

من خلال بيانات الجدول أعلاه سجّلت الإيرادات السياحية تطوّرا ملحوظا خلال الفترة المدروسة إلى غاية سنة 2010 بفعل تزايد عدد المتوافدين على الفنادق، وهو ما يزيد من مداخيلها، غير أنّها انخفضت سنة 2011 بفعل تراجع عدد الوافدين. وتسهم هذه الايرادات بشكل أساسي في تنشيط الاقتصاد المحلي وزيادة وتدعيم خزينة الولاية بفعل الضرائب والرسوم المختلفة المفروضة على هذه الأنشطة، إلّا أنّ حجم المساهمة الحقيقي في هذا المجال يبقى غير مضبوط بإحصائيات دقيقة لدى الهيئات الوصية التي تتحفّظ في كلّ مرّة عن التصريح بها.

2.2. مساهمة السياحة في التشغيل:

يعتبر القطاع السياحي من بين القطاعات الاقتصادية التي تساهم في خلق مناصب شغل مباشرة وغير مباشرة (تتعلق بالقطاعات الداعمة النقل، التموين..)، إضافة إلى المناصب الموسمية، وهذا ما يخلق الثروة من خلال إتاحة الدخل لأكبر فئة ممكنة داخل الاقتصاد

المحلي، لكن وبفعل غياب جهاز إحصائي فعّال على المستويين الوطني والمحلي فإن عدد مناصب الشغل التي يوفرها القطاع السياحي تبقى غير محددة بدقة. وعلى مستوى ولاية قالمة فإنّ مناصب الشغل المباشرة التي توفرها الهياكل السياحية موضحة بالجدول الموالي:

الجدول (6) تطور عدد مناصب الشغل في القطاع السياحي خلال الفترة (2008- 2011)

السنة	مناصب الشغل الدائمة	مناصب الشغل المؤقتة
2008	291	124
2009	271	142
2010	267	158
2011	275	163

المصدر: مديرية السياحة والصناعات التقليدية لولاية قالمة.

يبرز الجدول أعلاه مساهمة القطاع السياحي في التشغيل، حيث عرفت تذبذبا من سنة لأخرى فيما يتعلّق بالمناصب الدائمة عكس مناصب الشغل المؤقتة التي شهدت تزايدا منتظما خلال الفترة المدروسة، حيث أنّه ما يميّز هيكل العمالة في القطاع السياحي أنّ أغلبية هذه المناصب هي مؤقتة؛ فزيادة الطلب السياحي خلال الموسم السياحي يستدعي الحاجة إلى يد عمل إضافية في مختلف الأنشطة ذات العلاقة بالسياحة، وقد بلغت مناصب الشغل المؤقتة التي وفرها القطاع السياحي بولاية قالمة 163 منصب شغل سنة 2011، وهذا نتيجة الاعتماد على شكل واحد من أشكال السياحة وهي السياحة الحموية التي تنشط خلال فترة الربيع، على الرغم من توفّر إمكانيات تطوير أشكال أخرى مثل السياحة الجبلية والسياحة الترفيهية.

3.2. مساهمة السياحة في دعم الاستثمار المحلي:

لقد استفادت ولاية قالمة كباقي ولايات الوطن من مشاريع سياحية، وذلك ضمن برامج النمو الاقتصادي التي تمّ إطلاقها بداية الألفية الجديدة، حيث استفاد القطاع السياحي من خمسة مشاريع سياحية وذلك طيلة الفترة (2002- 2012)، قدّرت قيمتها بحوالي 4070 مليون دينار، أي ما نسبته 12% من اجمالي المشاريع التي استفادت منها الولاية في كل القطاعات خلال نفس الفترة، وقد سمحت هذه الاستثمارات بخلق حوالي 219 منصب شغل. فحسب المشاريع الاستثمارية المصرّح بها حسب قطاع النشاط لمنطقة الشمال الشرقي، فقد احتلّت ولاية قالمة المرتبة السادسة من حيث عدد الاستثمارات في القطاع السياحي[19].

وفي ذات السياق، تشهد ولاية قالمة تنمية سياحية في غاية الأهمية، من خلال الاستثمارات التي حصلت على موافقة اللجنة الولائية؛ منها فنادق لزيادة القدرة على استيعاب السياح، وحضيرة تسلية ومراكز خدمية، ممّا يزيد من عناصر الجذب السياحي لولاية قالمة، ومن بينها ثلاثة مشاريع في منطقة حمام دباغ لإنشاء مركبين سياحيين ومركب معدني، والتي ستوفر إجمالا 419 منصب عمل وتوفر 256 سرير[20].

خامسا- التحديات التي تواجه التنمية المحلية في مجالي الفلاحة والسياحة بولاية قالمة:

رغم توفر الولاية على مقومات فلاحية وسياحية هامّة، إلا أنّ هذه القطاعات تعاني من عدة تحديات تؤثّر على سيرورة التنمية بالولاية، ونكر أهمّها في الآتي:

1. في مجال الفلاحة:

تمثّل أهمّ تحديات التنمية المحلية بولاية قالمة في المجال الفلاحي في النقاط التالية[21]:

- توسيع المحيط الحضري، وبالتالي زحف الإسمنت على حساب المساحات الفلاحية لتلبية النقص في قطاع التعمير والبناء نتيجة تزايد النمو الديموغرافي؛

- مشكل العقّار الفلاحي، حيث يعتبر المتسبّب الأساسي في عدم تطوّر القطاع الفلاحي، نظرا للمنازعات القائمة على الأراضي الفلاحية بسبب الملكية، فمعظم العائلات تشترك في عقد ملكية واحد منذ عقود، كما أنّ الكثير من الأراضي الفلاحية دون عقود ملكية، ممّا يحرم الكثير من الفلاحين من الاستفادة من الدعم الفلاحي الممنوح من طرف الدولة؛

- التسرّب الكبير للعمالة الفلاحية، وبالتالي أصبح القطاع الفلاحي يشهد عزوفا كبيرا من طرف الشباب، في ظلّ كبر سن الفلاحين الملّاك أو المستأجرين وعدم مقدرتهم على ممارسة النشاط الفلاحي؛

- ضعف مكننة القطاع الفلاحي، إذ أنّه يعاني نقصا كبيرا في استعمال الأسمدة الفلاحية والمعدّات الحديثة الضرورية لمكننة القطاع الفلاحي وعصرنته؛

- نقص الموارد المائية، ومن جهة أخرى استعمال الري التقليدي والاستهلاك غير العقلاني للمياه، في ظل التقلبات المناخية غير المواتية.

2. في مجال السياحة:

تتمثّل أهمّ تحديات التنمية المحلية بولاية قالمة في المجال السياحي في النقاط التالية[22]:

- انخفاض الوعي الثقافي السياحي في التعامل سواءً من قبل الموظفين أو السياح خاصّة المحليين، مع غياب ثقافة المحافظة على المعالم الأثرية من قبل كل الفاعلين؛

- غياب المرافق التي تقدّم الخدمات الضرورية للسياح الوافدين، والتي يستوجب تواجدها سواءً كانت محلات تجارية، مراحيض عمومية، مرافق تقديم الوجبات الخفيفة....؛

- غياب الهياكل السياحية في معظم المناطق الأثرية خاصة النائية منها، وعدم وجود لافتات ترشد الزوار لمكانها، حيث الكثير منها في حالة سيّئة جدّا، اضافة إلى التوسّع العمراني على حسابها؛

- عدم وجود مرشدين سياحيين بالولاية رغم توافد السياح سواءً الأجانب أو المحليين، وبالتالي ضعف الارشاد والتعريف بالتراث السياحي، وبالتالي عدم فعالية التسويق السياحي؛

- وجود معظم الإمكانيات الطبيعية في مناطق جبلية صعبة الاستغلال من جهة الاستثمار، وأيضاً صعبة الوصول من جهة السياح، حيث أنّ معظم الطرق المؤدية إليها ليست معبدة وصعبة العبور خاصة بالسيارات السياحية الصغيرة؛

- ضعف توفر الأمن بشكل كافي، مع عدم استجابته في الوقت المناسب في حال وقوع مشاكل؛

خاتمة:

من خلال ما تقدّم في متن الدراسة، يمكن القول بأنّ كل المقوّمات الفلاحية والسياحية المختلفة التي تتوزّع عبر كل ربوع الولاية، لتطبع كل شبر فيها بقيمة مميّزة، من شأنها أن تكون أرضية صلبة لبعث استثمارات واسعة بها، وبالتالي تكريس الفلاحة والسياحة بالولاية كقطاعات إستراتيجية للتنمية الاقتصادية المحلية، وهذا ما يستوجب إجراء دراسات دقيقة واستشرافية، من خلال استخلاص نقاط الضعف والمخاطر المحيطة بها وتحديد نقاط القوة والفرص المتاحة لديها. وهناك مجموعة من الاقتراحات إلي يمكن تقديمها للنهوض بقطاعي الفلاحة والسياحة في الولاية بشكل خاص، والتي من شأنها أن تدفع بعجلة التنمية المحلية إلى الأمام:

- في المجال الفلاحي:

- تشجيع الاندماج الفلاحي والصناعي لتأسيس قاعدة لتطوير الفلاحة، وترقية مجال الصناعات الغذائية في المنتوجات التي تعدّ من اختصاص الولاية كالخضروات والحبوب والطماطم الصناعية، وذلك من خلال إرساء سبل الشراكة الوطنية والأجنبية، بهدف الاستفادة من الخبرات اللازمة في هذا المجال، مع تقديم تحفيزات ضريبة للمؤسّسات العاملة في نشاط الصناعة الغذائية؛

- توسيع وعصرنة صناعة التبريد وقدرات الحفظ والتخزين، وذلك في سبيل ضمان استقرار السوق، ممّا يساهم في حماية مداخيل الفلّاحين والقدرة الشرائية للمستهلكين؛

- إشراك الفلّاحين محليا من خلال تنظيماتهم المهنية المختلفة في وضع السياسات والمشاريع الفلاحية التي تهمّهم بالدرجة الأولى، وبالتالي إعادة الاعتبار للفلاح الفعلي والانتقال من الفلّاح المدعوم إلى الفلاح كعون اقتصادي مسؤول عن التنمية الفلاحية، ذلك أنّ القيام بالتنمية الفلاحية الشاملة يستلزم مشاركة ومسؤولية الفلّاحين لضمان نجاحها واستدامتها؛

- ضرورة منع توسّع المدن على حساب الريف، وإيجاد نظام مراقبة صارم في الحصول على تراخيص لاستغلال الأراضي بغير هدف فلاحي، وذلك في سبيل الحفاظ على الطابع الفلاحي للأراضي؛

- دعم الشباب ماديا ومعنويا، خاصّة في ظل عزوف كثير منهم عن العمل بالفلاحة، وذلك من خلال تكوينهم أكاديميا وتسهيل حصولهم على الأراضي الفلاحية والقروض.

- في المجال السياحي:

- نشر الثقافة السياحية في أوساط المجتمع بمختلف فئاته من قبل جميع الهيئات المعنية، وذلك من خلال تفعيل دور المؤسسات الإعلامية في نشر الإعلام السياحي من خلال الإعلام الجواري الذي تقوم به الإذاعة المحلية؛

- تعزيز البنية السياحية من خدمات فندقية، مرشدين سياحيين، مرافق عامة، وسائل اتّصالات، فتح المسالك لتعبيد الطرق نحو بعض المقاصد السياحية....؛

- إشراك الجامعة في تنمية السياحة بالولاية، من خلال: التكوين، التخطيط، التوجيه... مع تعزيز وتطوير القدرات البشرية العاملة في القطاع السياحي بالولاية؛

- تعزيز الأمن السياحي ونشره في الأوساط السياحية عبر كامل إقليم الولاية؛

- تفعيل دور الشراكة بين القطاع العام والخاص في القطاع السياحي، مع فتح المجال للمستثمر الاجنبي.

الهوامـــش:

1- Direction da la Programmation et du Suivi Budgétaire, (2014): "Monographie da la Wilaya de Guelma", Wilaya de Guelma.

2- Ibid.

3- Direction des Services Agricoles, (2014): "Statistiques Agricoles (2012/2013)", Wilaya de Guelma.

4- عمراني سفيان، (2015): "ترقية القطاع الفلاحي كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة-دراسة حالة ولاية قالمة-"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية-تخصّص تجارة دولية وتنمية مستدامة-، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قالمة، ص.193

5- المرجع نفسه، ص ص.194،195.

6- المرجع نفسه، ص ص.196،197.

7- المرجع نفسه، ص ص.203،204.

8- المرجع نفسه، ص.275.

9- Direction da la Programmation et du Suivi Budgétaire, Op.cit.

10- مديرية السياحة والصناعات التقليدية لولاية قالمة.

11- المرجع نفسه.

12- Direction da la Programmation et du Suivi Budgétaire, Op.cit.

13- مديرية السياحة والصناعات التقليدية لولاية قالمة.

14- عمراني سفيان، المرجع سبق ذكره، ص365.

15- MADR, (2014): "Evaluation de la mise en oeuvre des programmes du renouveau agricolecompagne agricole 2013)", 20eme session d'évaluation trimestrielle, 8 et 9 Mars 2014, Alger:

Algérie.

16- عمراني سفيان، المرجع سبق ذكره، ص.369

17- المرجع نفسه، ص.371

18- Agence Nationale de développement de l'Investissement, (2013) : "répartition des projets d'investissement déclares par secteur d'activité", Wialya de Guelma.

19- Ibid.

20- مديرية السياحة والصناعات التقليدية لولاية قالمة.

21- عمراني سفيان، المرجع سبق ذكره، ص375 ومابعدها.

22- عمراني سفيان، (2014): "السياحة في الجزائر بين الإمكانات والطموح-ولاية قالمة نموذجا-"، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني الأول حول المقاولاتية وتفعيل التسويق السياحي في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قالمة، يومي 23/22 أفريل 2014، ص ص20،19.